المَبحث السادس

دفع دعاوي المُعارضات الفكريَّة المُعاصرة
عن حديثِ «نحن أحقُّ بالشَّك مِن إبراهيم ..»

المَطلب الأوَّل
سَوق حديثِ «نحن أحقُّ بالشَّك مِن إبراهيم ..»

عن أبي هريرة ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال:

«نحن أحقُّ بالشَّك مِن إبراهيم إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠].

ويرحمُ الله لوطًا، لقد كان يأوي إلىٰ رُكنٍ شديدٍ.

ولو لبثتُ في السِّجن طولَ ما لبِثَ يوسف، لأجبتُ الدَّاعي» متَّفق عليه[1].

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب قوله ﷻ: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ۝ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾، رقم: ٣٣٧٢)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: زيادة طمأنينةِ القلبِ بتظاهر الأدلَّة، رقم: ٢٣٨).

المَطلب الثَّاني
سَوق دعاوي المعارضات المعاصرة
على حديث: «نحن أحقُّ بالشَّك مِن إبراهيم ﷺ»

تظافرَ جمعٌ مِن الكُتَّاب علىٰ الطَّعنِ في هذا الحديث بعدَّة اعتراضاتٍ، لكلِّ فقرةٍ من الحديث اعتراضٌ يخصُّها، وهي علىٰ النَّحو التَّالي:

المعارضة الأولىٰ: أنَّ الشَّك خلافُ اليقين ونقيضه، وهو التَّردُّد بين شيئين، وفي الحديثِ إثبات وقوعِه لإبراهيم ﷺ -ولنبيِّنا ﷺ بالأولويَّة- في قدرةِ الله تعالىٰ علىٰ الإحياء، وفي هذا نَقضٌ لما ثَبَت لهما بالوَحيِ مِن رسوخِ الإيمان، وكفرٌ ساذجٌ يَتنزَّه عنه الخليلان.

وفي تقرير هذه الشُّبهة، يقول (إسماعيل الكرديُّ): «أوَّلَ بعضُهم هذا الحديث بتأويلاتٍ مختلفة، لأنَّ ظاهرَه مَرفوض، فالآية لا تدلُّ علىٰ أنَّ إبراهيم شكَّ، بل تفيد أنَّه أراد رؤية معجزةِ الإحياء الكبرىٰ بعَيني رأسه، ليقوىٰ إيمانه، وينتقل من علم اليقين إلىٰ عينِ اليقين، بدليل أنَّ الحقَّ لمَّا سأله ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ﴾، ولا شكَّ أنَّه صادق مُصدَّق في قوله، فكيف يُدَّعىٰ أنَّه شَكَّ؟ وهل يمكن أن يخفىٰ فهمُ الآية لهذه الدَّرجة علىٰ سيِّدنا رسول الله وهو سيِّد الفصحاء؟! والأنكىٰ من ذلك أنَّ الرَّاوي لم يكتفِ باتِّهامِ إبراهيم بالشَّك، بل نَسب لرسول الله أنَّه أكثر وأحقُّ بالشَّك منه!»[1].

(١) «تفعيل قواعد متن الحديث النبوي» (ص/١٩٣).

المعارضة الثَّانية: اجتمع المفسِّرون علىٰ أنَّ لوطًا ﷺ أرادَ بقوله: ﴿أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠]: أي عشيرةً قويَّة مانعة، تمنعُ قومَه من إلحاقِ الفاحشةِ بأضيافِه[١]، وهذا منه تَمنٍ لسببٍ مَشروعٍ لا حَرَج فيه، ولا يَلزم منه ضعفُ الالتجاءِ إلىٰ الله.

فكيف يُندِّدُ الحديثُ بلوطٍ ﷺ بدعوىٰ سَهوِه عن الاستعانةِ باللهِ تعالىٰ وحدَه، وغفلته عن كونِه ركنَه ومأواه؟ بل وتُطلَبُ الرَّحمةُ والمغفرة له جرَّاء تركه لذلك؟!

وفي تثبيت هذا الاعتراض، يقول (عبد الحسين الموسوي) في حقِّ الحديث: «هو تنديدٌ بلوطٍ ﷺ وردٌّ عليه، وتهمةٌ له بما لا يليق بمنزلته من الله ﷻ، وحاشاه أن يكون قليل الثِّقة بالله، وإنَّما أراد أن يستفزَّ عشيرته وذويه، ويستظهر بفصيلته الَّتي تؤويه، نصحًا منه لله ﷻ في أمر عباده بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وحاشا رسول الله ﷺ أن ينِّدد بلوطٍ أو يفنِّد قوله، ومعاذ الله أن يُظنَّ به إلَّا ما هو أهله، ولكنَّه ﷺ أنذرَ بكثرة الكذَّابة عليه!»[٢].

المعارضة الثَّالثة: أنَّ في الحديث تفضيلًا ليوسف ﷺ علىٰ نبيِّنا محمَّد ﷺ.

يقول الموسويُّ: «ظاهرٌ في تفضيل يوسف علىٰ رسول الله ﷺ، وهذا خلاف ما أجمعت عليه الأمَّة وتواترت به الصِّحاح الصَّريحة، وثبت بحكم الضَّرورة بين المسلمين..

إنَّه ﷺ لو ابتُلي بما ابتُلي به يوسف لكان أصبر من يوسف، وأولىٰ منه بالحزم والحكمة، وبكلِّ ما يتحَصْحص به الحقُّ، وهيهات أن يجيب الدَّاعي

---

(١) انظر «التفسير الوسيط» للواحدي (١١/٥٠٣).

(٢) «أبو هريرة» (ص/٩٨)، وانظر لهذه الشبهة أيضًا «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» للسبحاني (ص/٣٤٨-٣٤٩)، و«الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/ ١٣٠)، و«نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» للكردي (ص/ ١٩٤).

بمجرَّد أن يدعوه إلىٰ الخروج، فتفوته الحكمة الَّتي آثرها يوسف . . فما خرج من السِّجن حتَّىٰ تجلَّت براءته كالشَّمس الضَّاحية ليس دونها سحاب.

ولئن أخذ يوسف بالحزم فلم يُسرع بالخروج من السِّجن حتَّىٰ تمَّ له ما أراد، فإنَّ رسول الله ﷺ قد مثَّل الصَّبر والأناة والحلم والحزم والعزم والحكمة والعصمة في كلِّ أفعاله وأقواله . . »[١].

(١) «أبو هريرة» (ص/٩٨-٩٩).

المَطلب الثَّالث
دفع دعاوي المعارضاتِ الفكريَّةِ المعاصرةِ
عن حديثِ «نحن أحقُّ بالشَّك مِن إبراهيم»

أمَّا الجواب عن المعارضة الأولىٰ: في دعوىٰ المعترضِ وقوعَ الشَّكِ من إبراهيم ﷺ وإثباته لنبيِّنا ﷺ بالأولويَّة في قدرةِ الله في الحديثِ:

فإنَّ ما يُقرِّره هذا الحديث خلاف هذا التَّوهم بالكُليَّة! فإنَّ المُراد من هذا الخَبَر أصالةً نفيُ الشَّك عن إبراهيم ﷺ في القدرةِ الإلهيَّة علىٰ الإحياءِ؛ وبيانُ ذلك:

في أنَّ طلبَ الخليل ﷺ رؤيةَ كيفيةِ الإحياء بعَيْنيه هو مِن قبيل الاستزادةِ مِن العلمِ، والرَّغبة في استكناهِ الحقائقِ، والتَّشوفِ إلىٰ الوقوفِ علىٰ أسرارِ الخليقةِ ممَّا فَطر الله عليه الإنسان، طَمعًا منه للرُّقي مِن علمِ اليقين، إلىٰ عينِ اليقين، فهو طلبٌ للطُّمأنينةِ فيما تَنزع إليه نفسُه الشَّريفة مِن معرفةِ خفايا أسرارِ الرُّبوبية، لا طلبًا في أصلِ عقدِ الإيمانِ بالبعثِ الَّذي عَرَفه بالوحيِ والبرهان، دون المشاهدةِ والعَيان[1].

يقول ابن عطيَّة: «إذا تأمَّلتَ سؤالَه ﷺ وسائرَ ألفاظِ الآية لم تُعطِ شكًّا، وذلك أن الاستفهامَ بـ (كيف)، إنَّما هو عن حالِ شيءٍ موجودٍ مُتقرِّر الوجود عند

(١) انظر «تفسير المنار» (٣/٤٦).

السَّائل والمَسئول، نحو قولك: كيف علمُ زيد؟ وكيف نسجُ الثَّوب؟ ونحو هذا، ومتىٰ قُلتَ: كيف ثوبك؟ وكيف زيد؟ فإنَّما السُّؤال عن حالٍ من أحوالِه.

وقد تكون (كَيْفَ) خبرًا عن شيءٍ شأنُه أن يُستفهم عنه بـ (كَيْفَ)، نحو قولك: كيف شئتَ فكُن، ونحو قول البخاري: كيف كان بدءُ الوحي.

و(كَيْفَ) في هذه الآية إنَّما هي استفهامٌ عن هيئةِ الإحياء، والإحياء مُتقرِّر، ولكنْ لماَّ وجدنا بعضَ المُنكِرين لوجودِ شيءٍ قد يُعَبِرُّ عن إنكارِه بالاستفهامِ عن حالَةٍ لذلك الشَّيءِ يَعلمُ أنَّها لا تَصِحُّ، فيلزَمُ مِن ذلك أنَّ الشَّيءَ في نفسِه لا يَصِحُّ، مثال ذلك: أن يقول مُدَّعٍ: أنا أرفعُ هذا الجبل، فيقول له المكذِّب: أَرِني كيف ترفعُه! فهذه طريقةُ مَجازٍ في العبارة، ومعناها تسليم جَدَليٌّ، كأنَّه يقول: اِفرضْ أنَّك ترفعه، أرني كيف؟ فلمَّا كان في عبارة الخليل ﷺ هذا الاشتراكُ المَجازيُّ، خَلَّص الله له ذلك، وحمله علىٰ أن يُبيِّن الحقيقة، فقال له: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فكمَّل الأمر، وتخلَّصَ مِن كلِّ شكٍّ، ثمَّ علَّل ﷺ سؤالَه بالطُّمأنينة»[١].

فلمَّا كان الوَهم قد يَتلاعبُ ببعضِ الخواطرِ، فيطرِّقَ إلىٰ إبراهيمَ ﷺ شكًّا مِن هذه الآية، حتَّىٰ قِيل أنَّها حينَ نَزَلَت قال بعضُ النَّاس: «شكَّ إبراهيم ولم يشكَّ نبيُّنا»![٢] كان أنْ قَطَعَ النَّبي ﷺ دابرَ هذا الوَهمِ بقوله: «**نحن أحقُّ بالشَّكِ مِن إبراهيم**»، وهذا صادرٌ مِن نبيِّنا ﷺ علىٰ الفَرْضِ الذِّهني، والتَّقدير الشَّرْطي، فكأنَّه قال: **لو شَكَّ إبراهيم في إحياءِ الموتىٰ، لكُنَّا نحن أحقَّ بالشكِّ منه، ولم نشُكَّ نحن، فهو إذْن أَوْلىٰ وأحقُّ بألَّا يشُكَّ**[٣].

---

(١) «المحرَّر الوجيز» (١/٣٥٣).

(٢) انظر «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/١٥٩)، و«شرح صحيح البخاري» لابن بطَّال (٩/٥٢٥).

(٣) إلىٰ هذا المعنىٰ ذهب جمهور أهل العلم، انظر إضافةً إلىٰ مَن مضىٰ: الطَّحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١/٢٩٧)، والخطَّابي في «أعلام الحديث» (٣/١٥٤٥)، والقاضي عياض في «الشِّفا» (٢/٤٨)، والنووي في «شرح صحيح مسلم» (٢/١٨٣)، وابن حجر في «فتح الباري» (٦/٤١٢).

هذا هو البرهان المُسمَّىٰ عند أئمة الأصولِ بـ «البرهانِ الشَّرطي المتَّصِل»[1]، وهو -كما ترىٰ- تلازمٌ بين قضيَّتين في حكمهما مِن باب الأولويَّة.

وإن كان هذا لا يعني أنَّ إبراهيم عليه السلام أرسخُ في اليقينِ مِن نبيِّنا ﷺ! كما قد يُفهم غلطًا مِن صيغةِ التَّفضيل في «أحقُّ»، فإنَّ صيغة (أفعلُ) قد تأتي في اللُّغة: **لنَفْيِ مَعنًى عن شَيْئَين، لا تفضيلَ أحدهما علىٰ الآخر حقيقةً**، نحو قولك: الشَّيطان خيرٌ مِن زَيدٍ، وأنت تعني فقط: لا خيرَ فيهما، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾ [الدخان: ٣٧]، أي: لا خيرَ في الفَريقين كليهما[2].

فكأنَّ النَّبي ﷺ أرادَ بهذه العَبارة: ما جَرَت به العادةُ في المخاطبةِ لِمن أرادَ أن يَدفعَ عن آخرَ شيئًا، فيقول: مهما أردتَ أن تقوله لفلانٍ مِن مَكروهٍ، فقُلْه ليَ، ويكون مَقصوده: لا تقُل ذلك أصلًا![3] ومَحصول هذا الكلام -كما قال ابن حبَّان- أنَّه لفظةُ إخبارٍ، مُرادُها التَّعليم للمُخاطَب[4].

ولا يخفىٰ علىٰ سَليمِ الذَّائقةِ ما أُفعِمت به العِبارة النَّبويَّة مِن جِسِّ التَّواضعِ الجميل، والأدبِ الجليلِ، مع أبِ الأنبياءِ الخليل، عليهما أفضل الصَّلاة والتَّسليم.

وأمَّا الجواب عن دعوىٰ المخالِفِ في المعارضةِ الثَّانية: أنَّ الحديثَ يُندِّدُ بلوطٍ عليه السلام إذ لم يلتجِئ في غفلةٍ منه إلىٰ الله تعالىٰ، فاستُغفر له لأجل ذلك، فيُقال فيه:

إنَّ النَّبي ﷺ عَنىٰ بالحديثِ قولَ الله تعالىٰ: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ

---

(١) انظر «معيار العلم» للغزالي (ص/١٥١)، و«تقريب الوصول» لابن جزي (ص/١٥٣)، و«المفهم» لأبي العبَّاس القرطبي (٢٣/١٤١).

(٢) نقله عن «الأمثال السَّائرة» للصَّاحب بن عبَّاد: زكريا الأنصاري في «منحة الباري» (٦/ ٤٥٥-٤٥٦)، والجرجاوي في «شرح التَّصريح» (٢/١٠٣).

(٣) ذكر هذا التأويلَ النَّووي في «شرحه علىٰ مسلم» (٢/٢٤٢) عن قوَّام السُّنة الأصبهاني.

(٤) «صحيح ابن حبَّان» (١٤/ ٩٠).

﴿إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾ [هود: ٨٠]، فأين في الآيةِ ما يَدلُّ صراحةً علىٰ أنَّ لوطًا ﷺ قد نَسِي ربَّه، أو أنَّه سها عن الاستعانة به سبحانه في ذلك الموقف الحَرِيجِ[١]؟!

غاية ما في الآية أنَّ لوطًا ﷺ تمنَّىٰ لو كان ذا ذروةٍ من عشيرتِه ليَأوي إليها، لأنَّ «قومَه لم يكُن فيهم أحَدٌ يَجتمع معه في نَسَبِه، لأنَّهم مِن سَدوم[٢] وهي مِن الشَّام، وكان أصلُ إبراهيم ولوط مِن العراق؛ فلمَّا هاجَر إبراهيم إلىٰ الشَّام، هاجر معه لوط، فبعث الله لوطًا إلىٰ أهل سَدوم، فقال: لو أنَّ لي مَنَعة وأقاربَ وعشيرة، لكنتُ أستنصرُ بهم عليكم، ليدفعوا عن ضِيفاني»[٣].

فهذا التَّمني نفسه منه ﷺ لا حَرج فيه؛ إنَّما الَّذي أراده النَّبي ﷺ رفع التَّثريبِ عن لوطٍ في قولِه ذاك، إذْ كان في نصرٍ مِن ملائكةِ ربِّه من غيرِ أن يشعُر بذلك؛ علىٰ الصَّحيح مِن أقوال أهل العلم.

يقول ابن عبَّاس: «أغلقَ لوطٌ بابَه والملائكة معه في الدَّار، وهو يناظرُهم ويناشدُهم مِن وراءِ الباب، وهم يُعالجون تسوُّرَ الجِدار، فلمَّا رَأت الملائكة ما يَلقىٰ لوط بسببِهم: قالوا يا لوط إنَّ ركنَك لشديد، ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَۖ﴾ [هود: ٨١]، فافتحْ البابَ ودَعْنا وإيَّاهم..»[٤].

وقد قرَّرَ ابن حزم هذا المعنىٰ أيضًا بأحسنِ تَقرير، في قولِه:

«إنَّ لوطًا ﷺ إنَّما أراد مَنَعةً عاجلةً يمنع بها قومَه ممَّا هم عليه مِن الفواحش، مِن قرابةٍ أو عشيرةٍ أو أتباعٍ مؤمنين، وما جهِل قطُّ لوطٌ ﷺ أنَّه يأوي

(١) وإن قال بهذا المعنىٰ بعض أهل العلم، كابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص/١٦٠)، والقاضي عياض في «إكمال المعلم» (١/٤٦٦)، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» (١/١١٧)، وجوَّزه النووي في «شرح مسلم» (٢/٥٤٣)، ورجَّحه ابن حجر في «الفتح» (٦/٤١٥)، وهؤلاء لا يعنون أن لوطًا كان يأوي إلىٰ غير الله تعالىٰ، ولكن الذي انتقده رسول الله ﷺ واعتبره في النُّطق: أنَّه أحبَّ للوطٍ أن يأتي بنطقٍ لا يتناول هذا الاحتمال؛ لأنه كان يأوي إلىٰ ركن شديد، وهو الله ﷻ، فليس للطَّاعنين في الحديث مستمسك ولو علىٰ هذا المعنىٰ ولله الحمد.

(٢) سَدوم: هي سَرْمين، بلدة مِن أعمال حَلب، معروفة عامرة، ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١/١٩٠)، وانظر «معجم البلدان» (٣/٢٠٠).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤١٥).

(٤) أخرجه بنحوه أبو حاتم في «التفسير» (٦/٢٠٦٤)، وانظر «معالم التنزيل» للبغوي (٤/١٩٢).

مِن ربِّه تعالىٰ إلىٰ أمنعِ قوَّةٍ وأشدِّ ركن، ولا جناح علىٰ لوط ﷺ في طَلَب قوَّةٍ من النَّاس، فقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البَقَرَة: ٢٥١].

فهذا الَّذي طَلَبه لوط ﷺ؛ وقد طلَب رسول الله ﷺ من الأنصار والمهاجرين مَنَعةً حتَّىٰ يبلِّغ كلامَ ربِّه، فكيف ينكر علىٰ لوطٍ أمرًا هو فَعَله ﷺ؟!

تالله ما أنكرَ ذلك رسول الله ﷺ، وإنَّما أخبرَ أنَّ لوطًا كان يأوي إلىٰ ركنٍ شديدٍ، يعني: مِن نصرِ الله له بالملائكة، ولم يكن لوطٌ علِم بذلك، ومَن اعتقدَ أنَّ لوطًا كان يعتقد أنَّه ليس له مِن الله ركنٌ شديد فقد كفَر، إذ نسَب إلىٰ نبيٍّ من الأنبياء هذا الكفر»[(١)].

فتبيَّن أنَّ لوطًا ﷺ لم يترُكِ التَّوكُّل علىٰ الله، وإنَّما تمنَّىٰ بعدُ سببًا مِن الأسباب المشروعة، مع ما يجوز في جَهرِه بقولِه ذلك مِن إبداءِ العُذرِ لأضيافِه[(٢)]؛ فلمَّا كان ظاهر الكلام مِن ذكرِه للسَّبب وحدِه قد يتَخايلُ منه السَّامع نسيانَه الالتجاءَ إلىٰ الله تعالىٰ، أرادَ النَّبي ﷺ أن يقطع هذا التَّخايل بإثباتِ إيواءِ لوطٍ إلىٰ هذا الرُّكن الحقِّ في توكُّله.

ومما يدلُّ علىٰ هذا المعنىٰ: روايةٌ للحديث أخرىٰ عن أبي هريرة ﷺ، يقول فيها النَّبي ﷺ: «قال لوط: ﴿لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾، قال: **قد كان يَأْوي إلىٰ رُكنٍ شديدٍ، ولكنَّه عَنَىٰ عَشيرَتَه، فما بَعَثَ الله ﷻ بعدَه نَبِيًّا إلَّا بَعَثه في ذروةِ قومِه**»[(٣)].

يقول ابنُ بطَّال: «لا يُخرِج هذا لوطًا ﷺ مِن صفاتِ المتوكِّلين علىٰ الله، الواثقين بتأييده ونصرِه، لكنَّ لوطًا ﷺ أثارَ منه الغضبُ في ذاتِ الله ما يثير مِن

(١) «الفِصل في المِلل والأهواء والنِّحل» (٤/ ٧).

(٢) انظر «شرح النووي علىٰ مسلم» (٢/ ١٨٥).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٦/ ٥٢٤، رقم: ١٠٩٠٢) بإسناد حسن من أجل محمَّد بن عمرو بن علقمة اللَّيثي، وكذا فيه أبو عمر الضَّرير حَسن الحديث، روىٰ له أبو داود، ومتابعه هنا أميَّة بن خالد، ثقة مِن رجال مسلم.

البَشر، فكان ظاهرُ قولِ لوطٍ ﷺ كأنَّه خارجٌ عن التَّوكل، وإن كان مقصدُه مقصدَ المتوكِّلين، فنبَّه النَّبيّ ﷺ علىٰ ظاهرِ قولِ لوطٍ تنبيهه علىٰ ظاهرِ قولِ إبراهيم ﷺ، أن كان مقصده غير الشَّك، لأنَّهم كانوا صفوةَ الله المخصوصين بغاية الكرامة»[1].

ثمَّ عبَّر الأُبيُّ عن هذا المعنىٰ بعبارةٍ أحسنَ، وزاد عليها بأن قال: «السِّياق إنَّما يدلُّ علىٰ أنَّ المقصود إظهار كمالِ هؤلاء السَّادة، ورزانة عقولهم؛ فمعنىٰ قوله ﷺ: **لقد كان يأوي إلىٰ رُكنٍ شديد**: أنَّ لوطًا ﷺ كان مطمئنَّ القلبِ بالاستنادِ إلىٰ الله تعالىٰ، غير ملتفتٍ عنه أصلًا، وإنَّما قال ما قال بلسانِه إظهارًا للعذر عند أضيافِه.

وقد وكَّد النَّبي ﷺ ثبوتَ لجْأِ لوطٍ إلىٰ الله تعالىٰ باللَّام المُؤذنة بالقَسم، وبـ (**قد**) المؤذنة بالتَّحقيق، وعبَّر بالمضارع وهو (**يأوي**): للتَّنبيه علىٰ استقرار ذلك منه، وعدم مفارقته إيَّاه.

فالكلام مَسوقٌ لدفع توهُّم إيواء لوطٍ ﷺ لغير الله تعالىٰ، كما أنَّ قوله قبله: **نحن أحقُّ بالشَّك من إبراهيم**: مَسوقٌ لتنزيه ساحة إبراهيم ﷺ من الشُّكوك، وأنَّ ما صدر منه من سؤاله تعالىٰ فالمقصود به شيءٌ آخر» ا.هـ[2]

فأمَّا دعاؤه ﷺ للوطٍ ﷺ بالرَّحمة:

فلا يلزم من الدُّعاءِ بالرَّحمةِ وقوع المُترحَّم عليه في مَزلَّة، لأنَّ الدُّعاء بذلك يتأتَّىٰ علىٰ سبيلِ التَّمدُّح أيضًا، وقد جَرَىٰ مثله في كلامِ النَّبي ﷺ حين اتُّهم بقسمةٍ للمغنمِ ضِيزَىٰ، حيث قال: «**يرحمُ الله موسىٰ، قد أُوذي بأكثر مِن هذا فصَبر**»[3].

---

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٩/٥٢٦).

(٢) «إكمال الإكمال» للأُبِّي (١/٤٣٧).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: فرض الخمس، باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه، رقم: ٣١٥٠)، ومسلم في (ك: الزكاة، باب: إعطاء المؤلفة قلوبهم علىٰ الإسلام وتصبر من قوي إيمانه، رقم: ١٠٦٢).

ولا يُخالف هذا ما جاء في الرِّواية الأخرىٰ لهذا الحديث بلفظ: «**يغفِرُ الله للُوطٍ..**»[1] -وعليها مُعوَّل مَن قال أنَّ لوطًا أَتَىٰ بخلافِ الأَوْلىٰ[2]- فإنَّ هذه الرِّواية بالمغفرةِ له -مع كونِ رُواةِ التَّرحُّم أكثر مِن رُواتِها، فتكون أرجح- هي هنا بمعنَىٰ: رفعِ المَلامة عنه ﷺ، وهذا سائغٌ في عُرف العرب، أو تكون مجرَّد دعاءٍ مِن المتكلِّم لا مفهومَ له[3].

وأمَّا جوابُ المخالفِ في المعارضة الثَّالثة: دعواه تفضيلَ الحديثِ ليوسف ﷺ علىٰ نبيِّنا ﷺ في الصَّبر والحكمة:

فإنَّما أثنىٰ النَّبي ﷺ علىٰ يوسف ﷺ بحُسنِ الصَّبرِ وقوَّة العَزم، وهذا منه ﷺ غايةٌ في الأدبِ، وإحسان في إظهارِ منزلةِ يوسف ﷺ في التَّثبت والصَّبر؛ وما أخبرَ به ﷺ عن نفسِه هو منه علىٰ طريقِ التَّواضع لأخيه يوسف[4]، والتَّواضع لا يُصغِّر الأكبرَ ولا يضع الأرفعَ! ولا يُبطل لذي حقٍّ حقًّا! ولكنَّه يوجب لصاحبِه فضلًا، ويكسبه جَلالًا وقدرًا[5].

وفي ما قاله النَّبي ﷺ في حقِّ يوسف ﷺ إشعارٌ بأنَّه قد خُصَّ في تلك النَّازلة تحديدًا بمزيَّةِ صَبرٍ، ومَزيَّةِ جزالةٍ، ومَرتبةِ تثبيتٍ[6]، فقال النَّبي ﷺ: أنَّه لو كان امتُحِن هو بهذا أو غيره مِن طولِ السِّجن، لكان الطَّبيعيُّ والأحبُّ إليه أن يَتَخلَّص مِن ذلك لأوَّلِ داعٍ، للنَّجاةِ مِن عذابِه وحبسِه، ولكان منه هذا أَخذًا بالحزمِ في الأمرِ؛ مخافةَ حوادث تَطوي، وانشغالِ الملِك بضرورةٍ، فينساه كما نسيَه مِن قبلُ ويشتغل عنه، فيبقىٰ في سجنِه كما كان حاله معه![7]

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾، رقم: ٣٣٧٥)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب: من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، رقم: ١٥٣).

(٢) انظر «المُفهم» للقرطبي (٢٣/١٤٢)، و«الكوثر الجاري» للكوراني (٦/ ٢٧٠).

(٣) انظر مثالًا لكِلا التَّأويلَين في «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ٣٩).

(٤) انظر «إكمال المعلم» (٧/ ٣٤٣).

(٥) «أعلام الحديث» للخطَّابي (٣/ ١٥٤٧).

(٦) «عارضة الأحوذي» (١/ ٣٥٨).

(٧) «إكمال المعلم» (٧/ ٣٤٣).

فإن قيل: إذا كان النَّبي ﷺ ذَكر هذا الكلام علىٰ جِهة المدحِ ليوسف، فما باله هو ﷺ يذهب بنفسِه عن حالةٍ قد مَدَح بها غيره؟[1]

قُلنا: هذه شُبهة قد كفانا ابن عطيَّةٍ كشفها بأحسن ما يكون الكشفُ والبيان، فقال: «الوجهُ في ذلك: أنَّ النَّبي ﷺ إنَّما أخَذ لنفسِه وجهًا آخرَ مِن الرَّأي له جهةٌ أيضًا مِن الجودة، أي: لو كنتُ أنا لبادرتُ بالخروجِ، ثمَّ حاولتُ بيانَ عذري بعد ذلك، وذلك أنَّ هذه القَصص والنَّوازل إنَّما هي مُعرضة ليقتدي النَّاس بها يوم القيامة، فأراد رسول الله ﷺ حملَ النَّاس علىٰ الأحزمِ مِن الأمور.

وذلك أنَّ المتعمِّق في مثل هذه النَّازلة، التَّاركُ فرصةَ الخروجِ من مثل ذلك السِّجن، ربمَّا تنتج له مِن ذلك البقاءُ في سجنِه، وانصرفت نفسُ مخرجِه عنه، وإن كان يوسف عليه السلام أمِن مِن ذلك بعلمِهِ مِن الله، فغيره مِن النَّاس لا يأمن ذلك، فالحالة الَّتي ذَهب النَّبي ﷺ بنفسِه إليها حالةُ حزمٍ ومدحٍ، وما فَعَله يوسف عليه السلام صبرٌ عظيمٌ وجَلَد»[2].

فإن قيل أيضًا: إذا تقرَّر أنَّ الحديث سيقَ بيانًا لفضلِ هؤلاء الأنبياءِ، والدَّفع عنهم ما قد يُتوَّهم فيهم مِن الباطِل، فما وجهُ تناسب هذا المدحِ منه ﷺ ليوسف مع هذا المقصد الكليِّ للحديث؟

والجواب: أنَّ النَّبي ﷺ مدَحَه علىٰ الأناةِ والتَّصبُّر علىٰ وجهِ الخصوص، «وكان في طيِّ هذه المدحةِ بالأناةِ والتثبُّت: تنزيهُه وتبرئتُه ممَّا لعلَّه يسبِق إلىٰ الوهم مِن أنَّه هَمَّ بزُليخا -امرأةِ العزيزِ- هَمًّا يُؤاخَذ به، لأنَّه إذا صَبر وتثبَّت فيما له أن لا يصبِرَ فيه -وهو الخروج مِن السِّجن- مع أنَّ الدَّواعي متوافرةٌ علىٰ الخروج منه، فلأن يصبِرَ فيما عليه أن يصبِر فيه مِن الهمِّ أَوْلىٰ وأجدر! والله أعلم»[3].

---

(١) قاله الموسوي في كتابه «أبو هريرة» (ص/٩٨-٩٩)، وتبعه السُّبحاني في «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/٣٥٠).

(٢) «المحرَّر الوجيز» لابن عطية (٣/٢٥٢)، وأقرَّه القرطبي في «تفسيره» (٩/٢٠٧).

(٣) «الانتصاف فيما تضمَّنه الكشَّاف» لابن المنيِّر الإسكندري (٢/٤٧٧، حاشية الكشَّاف).